## الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الإنمائية الاستثمارية في تعز

# ربط المخا بجيبوتي مشروع وطني وقومي

# هنـــاك كمـيـــات كبيـــرة مـن مـــادة الأسمـنـــت

**للمجلس المحلي دور فاعل في النماء والتنمية.. وهذا يأتي بتوحد العمل بروح الفريق الواحد والعمل الجاد.. لذا كان لنا لقاء مع الأخ محمد احمد الحاج الأمين العام للمجلس المحلي الذي فتح أفق أفكاره لـ14 أكتوبر وأطلعها على مايدور في محافظة تعز في مجال الاستثمار والسياحة والفرص المتوقعة والتي أتت نتاجاً لدراسة و مثابرة متخصصين واكاديميين نقبوا عن خيرات تعز واكتشفوا ما في سفحها وجبلها وباطنها وتباشير أتت من كلمات الأخ الأمين العام واليكم ماقال بالحرف بشفافية ووضوح :**

تعز / نعائم خالد

تعز

### المشاريع الإنمائية الاستثمارية

**□ ماهودور المجلس المحلي في تنشيط وتفعيل الأنشطة المتعلقة في المشاريع الإنمائية الاستثمارية ؟**

– للمجلس المحلي دوره المتصل بتفعيل الجانب الاستثماري مع تغيب الأطراف المعنية .. طبعاً ما يتعلق بالبرنامج الاستثماري الحكومي (الخدماتي) هناك برنامج استثماري على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي المعتمد من المحافظة للعام الجاري هذا جار على قدم وساق في عدة مجالات في مركز المحافظة ومختلف مديريات المحافظة في مجالات هامة (الطرق. الكهرباء. الصرف الصحي. التربية والتعليم. التعليم الفني) وما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية وهي الخاصة بالقطاعات الواعدة في الجاهزية الصناعية والتجارية تم الان بالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية وجامعة تعز إنشاء مركز للأبحاث ودراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية وشكل فريق من أساتذة ودكاترة الجامعة والمختصين لعمل مسح شامل بالفرص الاستثمارية الواعدة في المجال السمكي ومجال المعادن في العديد من المجالات على مستوى المحافظة بشكل عام والدعوة لعمل لقاء موسع خلال الفترة القادمة لاستعراض نتائج المسوحات الميدانية الخاصة بالفرص الاستثمارية الواعدة في المحافظة وبالتالي ستشكل نقلة وانطلاقه توسعاً في العديد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة فأهم مشروع يتم بعمل تشاركي مع الغرفة التجارية والصناعية وجامعة تعز والسلطة المحلية بالمحافظة والتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والجالية للمغتربين من أبناء المحافظة في المملكة العربية السعودية الشقيقة والعديد من الدول خلال الملتقى الأول الذي انعقد في العام الماضي بالمحافظة وبالتالي من مخرجات الملتقى التوصية بإنشاء مركز دراسات الجدوى للبدء في مسح شامل لكافة الفرص الاستثمارية المتاحة وصراحة وخلال متابعتنا لهذا الفريق الفني الذي يقوم بالمسح وجدنا أنهم خرجوا بحصيلة جيدة جداً ومبشرة بالخير إن شاء الله سيتم الإعلان عنها في للقاء قادم وستدعى جميع وسائل الأعلام.

### حصلت على حصيلة رائعة

□ماذا عن مشروع ربط المخا بيجيبوتي ؟

– على حد علمي انه مشروع وطني وقومي مايخص محافظة تعز فقط ويجرى الان الدراسات الفنية لهذا الجسر المعلق الذي يربط جزيرة ميون بجيبوتي هذا ما اعلم من فرق الدراسات الخاصة بالجسر .

□ استخراج بعض المعادن هل يوجد خطة بعيدة المدى في هذا الخصوص ؟

– هناك اكتشافات من خلال المسوحات الميدانية التي تمت من قبل المختصين والفرق الفنية التي نزلت وحصلت على حصيلة رائعة جيدة مبشرة بخير للمحافظة وجود أكثر من موقع ، وهناك كميات كبيرة وهائلة وخاصة في مادة الاسمنت هذه موجودة في الجزء الغربي ، وبوجد أيضا صناعة الرخام في أكثر من منطقة وهذه من دراسات فنية أولية والان سيتم التفاوض والتفاهم مع عدد من الشركات والمكاتب الاستثمارية للقيام بدراسات تفصيلة وسيتم الإعلان عن المسوحات بشكل تفصيلي قريباً أن شاء الله .

### عقد الملتقى الثاني للفرص المكتشفة

□ المجلس المحلي هل يلعب دور في تفعيل المشاريع الاستثمارية السياحية؟

– من ضمن الفرص الاستثمارية التي تم مسحها عدد من الدراسات التي أجريت خلال الفترة الماضية تم اختيار أكثر من أربعين موقعاً ضمن السهل والجبل والساحل أيضا وضم منطقة وادي الملك وباب المندب وتمت دراسة من قبل شركة مصرية والهيئة التنمية السياحية وأيضاً دراسة القرية السياحية والمنتجع لوادي الملك وهذا من ضمن فرص الاستثمار المعروضة على المؤتمر الأول ، للمستثمرين في استكشاف فرص الاستثمار الذي انعقد في صنعاء إلى جانب ذلك أعدت دراسات في عدد من الموقع في صبر والحمامات الطبيعية وهذه كما قلت معروضة للاستثمار وسيتم إن شاء الله عقد الملتقى الثاني للفرص المكتشفة أخيرا لعدد من المستثمرين من خلال التواصل مع المغتربين من الجالية اليمنية سوء المقيمين في السعودية أو الخليج بشكل عام .

محمد أحمد الحاج

### المشاريع الاستثمارية تتركز أولا في البني التحية

□ ونحن في هذه الأيام نحتفل بأعياد اليمن الخالدة نريد ان نعرج على بعض المشاريع الاستثمارية والتي أنجزت في محافظة تعز ؟

– المشاريع الاستثمارية تتركز أولا في البني التحية وأهمها في محافظة تعز والتي تحتل الدرجة الأولى ومن وابرز واكبر المشاريع التي تبناه فخامة الرئيس حفظة الله وتحديدا بشكل عبارة عن حام للمنازل ، وأيضا حماية من المخاطر التي يتعرض لها سكان المدينة وهذا توج باعتماد اضافي لإكمال المرحلة الثانية بمبلغ (٢٠) مليون دولار التي تم التوقيع عليها مع البنك الدولي خلال الأسابيع الماضية مع وزارة التخطيط ومشروع أخر اعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي وشبكة المياه تعز وهذه يصل تكلفة (٣٨) مليون دولار لازال العمل جاريا على قدم وساق وهذه من المشاريع الكبيرة والتي سيتم افتتاحها خلال الفترة القادمة أيضا ومن المعروف أن المحافظة تستعد للاستحقاق التنموي الخاص بالاحتفاء العيد الوطني عيد الوحدة(١٨) فهي تعمل المحافظة خلال الأشهر القادمة نشاط واسع على مستوى مركز المحافظة أو المديريات وخصوصاً بعد أن أقر مجلس الوزراء اقر الخطة الاستثنائية وهذا سيشكل رافد وداعماً كبيراً ، وستتحول المحافظة إلى ورشة عمل واسعة أن شاء الله خلال الفترة القادمة نحن في صدد الترتيبات الفنية والإجرائية وأعداد دراسات مع الأخوة المختصين في قيادات المحافظة والمجالس المحلية في المديريات كما قلت تهيئة لنطلق العمل بشكل واسع أن شاء الله في هذا الأيام .

### برنامج طموح يستهدف تغطية ما لايقل ٨٠ بالمئة من المحافظة

□الطاقة الكهربائية تلعب دوراً من مسيرة التنمية .. ما هي الجهود التي تبذل مع الإخوة القائمين على الكهرباء؟.

– عندنا برنامج طموح بالنسبة للمحافظة في أطار الخطة الاستثمارية والاستثنائية للمحافظة والأخ المحافظ احمد عبدالله الحجري المحافظ الأسبق قد اتفق مع وزير الكهرباء ومما لاشك سيواصل المحافظ الجديد الشيخ صادق أمين أبو رأس مع الاخوة في الهيئة الإدارية برنامج طموح يستهدف تغطية ما لايقل ٨٠بالمئة من المحافظة مع البرنامج الاستثنائي والاستثماري في مجال الكهرباء تأمين (٥٠٠٠) ميجا واعتبر أن هذا مدخل مبشر بالخير وبشائر تنفيذ برنامج الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظة الله وبدء الخطوات العملية في هذا الجانب وحكاية تأمين (٥٠٠٠) ميجا سيشكل رافد غير عادي في الجانب الصناعي وقاعدة للاستثمار والصناعة وغيره ، اقصد أن الأيام المقبلة مبشرة بالخير .

### نعتبر هذا نقلة جديدة

□كيف تنظرون إلى التعديلات التي يتبناها الأخ الرئيس ؟

– التعديلات الان بصريح العبارة نعتبره هذا نقلة جديدة ومبادرة في فخامة الرئيس على عبدالله صالح حفظة الله كما سمع الجميع ليلة وعشية ٢٦سبمتبر وهذا ليس غريبا لان الرئيس عود الجميع على المفاجأت وهذا لم طبيعي وليس جديد على فخامة الرئيس انه يعلن مبادرة من هذا النوع وبهذا الحجم ، الاتجاه ألان يتجه إلى الانتقال بالسلطة الحماية إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات هذا سيحيد ويحافظ على الوحدة الوطنية بمعناها الدقيق والسليم من خلال تمكين المحليات من تولي الشأن المحلي بشكل متكامل ، من خلال حكم محلي واسع الصلاحيات وأنا اعتبره انه المدخل السليم ، ولسنا أول بلد ، هناك بلدان سبقتنا في هذا الجانب وبالفعل وكلما نقلت الصلاحيات إلى المحليات كلما كان عاملاً رئيسياً وأساسياً لتقوية الحكومة المركزية والسلطة المركزية وهذا يعني ، أقصد ضعف الذين يبلبلوا وبالتالي لا يعجبهم عجب في هذا الجانب هم يضلون هكذا ، الجميع تابع بأنه متخوف نقل الصلاحيات من السلطة إلى المحليات أنه سيكون عامل تفكيك للبلاد بالعكس يعتبر أنه لم للشمل وهو الوضع الصحيح للمحليات .

## المشاريع الاستثمارية تتركز أولا في البنى التحية

## محافظ محافظة عمران:

# ضرورة الاهتمام بمدينة "ثلاء" باعتبارها من أهم المدن التاريخية والأماكن السياحية

عمران

□ عمران/ سبأ:

زار مدينة "ثلاء" بمحافظة عمران خلال العام الماضي ٢٩ ألفاً و٤٨٧ سائحا من مختلف الجنسيات، فيما بلغ عدد السياح الزائرين للمدينة من منتصف التسعينات ١٠٧ آلاف و٨٩٦ سائحا من مختلف الجنسيات و٦٢ ألفاً و٤٧٨ سائحا محليا.

إلى ذلك تفقد محافظ محافظة عمران نعمان احمد دويد أمس ما تم إنجازه من مشروع رصف وتحسين مدينة ثلاء التاريخية، بمساحة إجمالية بلغت ٣٨ ألفاً و٥٠٠ متر مربع على ثلاث مراحل وبكلفة تمويلية ٣٤٨ ألف دولار بتمويل من مشروع الأشغال العامة.

وأكد المحافظ خلال لقائه برئيس وأعضاء المجلس المحلي للمديرية على الاهتمام بالمدينة التي تعد من أهم المدن التاريخية والأماكن السياحية .. ووجه بسرعة عمل التصاميم الفنية الخاصة بتنفيذ مشروع حديقتين غرب المدينة وجنوبها بالإضافة إلى حدائق ومتنفسات أخرى صغيرة ذات طابع متجانس مع الطابع العام للمدينة.

وأشار إلى أنه سيتم رفد المجلس المحلي للمديرية بعدد من المعدات والآليات الخاصة بأعمال النظافة والتحسين وحاويات مخلفات لمختلف أروقة المدينة.

ونوه إلى أن العمل جار حاليا لاستكمال مشروع الإنارة،والترتيب لتنفيذ المرحلة الرابعة والأخيرة من أعمال الرصف والتحسين لماتبقى من مخارج المدينة، لافتا إلى أنه تم تنفيذ مشروع إعادة ترميم وتأهيل سور المدينة والبوابات بتكلفة ١٢٠ ألف دولار بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وتعتبر مدينة ثلاء التي تقع شمال العاصمة صنعاء ٤٥ كيلومتراً،إحدى مديريات محافظة عمران،وصفها المؤرخ اليمني الكبير أبو الحسن الهمداني في كتابه " صفة جزيرة العرب "بقوله:

ثلاء حصن وقرية للمرانيين من همدان،وتقع في السفح الشرقي للحصن" ، وتعد من أهم المدن الأثرية في اليمن ،ويرجع تاريخها إلى قبل الإسلام في بنائها والسكن فيها من قبل اليمنيين القدامى، وكانت احدى طرق التواصل الرئيسة بين الدويلات اليمنية القديمة.

ومدينة ثلاء تماثل غيرها من المدن المجاورة مثل مدينة حبابة ومدينة شبام كوكبان بالنسبة لكونها كانت محمية بسور يحوي بداخله مباني المدينة من منازل ومساجد وأسواق، وسور المدينة مبنيٌ من الحجارة ويطوق المدينة والقلعة معاً ويصل طوله إلى أكثر من ألفي متر تقريباً وله سبعة أبواب، وهي: المشراق، الهادي، السلام، الفرضة، المحاميد، المناياح، والحصن، حيث تقوم عليه أبراج المراقبة المرتفعة،ويتدرج ارتفاعه من مكان لآخر على طبيعة المكان وتحصينه الطبيعي، فجداره الشمالي يتراوح ارتفاعه ما بين ١٨ – ٢٠ متراً، بينما بقية جدرانه الشرقية والشمالية والجنوبية يتفاوت بين ٧ – ٩ أمتار.

ويمتاز حصن ثلاء بحصانته ومنعته وبه العديد من الكهوف الواسعة ، ومدافن الحبوب وبرك الماء،ويتصل به من جهة الشمال حصن الناصرة، وهو أعلى منه وفيه بقايا أثرية لمنازل قديمة، وفي أعلاه القلعة المنيعة الأثرية وهي من أهم القلاع والحصون الحربية،نظراً لوجودها في أعلى قمة في منطقة ثلاء.

وتتسم مدينة ثلاء التي ترجع تسميتها إلى أحد أبناء سام بن نوح بتخطيط هندسي ومعماري متقن في كافة المباني، وكذا المساجد التي يصل عددها إلى / ٢٥ / مسجدا ،وتتمتع بكل مقومات الحياة، واختارها الإمام المطهر لتكون احدى حصونه ضد العثمانيين لتحصيناتها المنيعة، وتحتوي على ثكنات عسكرية كثيرة كانت تسمى (النوبة) ويوجد فيها أسواق، كالسوق القديم للحدادة ، النجارة، المسلخ، الحبوب،الجلود، وصناعة الأثاث المنزلية والأدوات الحرفية والمشغولات اليدوية التي يتوارثها أبناء مدينة ثلاء منذ القدم.

كما توجد بالمدينة أنفاق تحت الأرض للصرف الصحي وتعد هذه الطريقة من أدق وسائل الصرف الصحي في المدن.

# دراسة حديثة تنتقد قصور التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص

□ صنعاء / متابعات :

**انتقدت دراسة حديثة قصور التعامل بين الحكومة و القطاع الخاص في اليمن وانعدام الشراكة بين الجانبين وغياب المفهوم الصحيح للشراكة بين القطاع الخاص والحكومة لدى الجانبين رغم الحديث عنه في أدبيات الجانبين في مختلف المحافل والفعاليات . وكشفت الدراسة عن انعدام الرؤية التشريعية والقاعدة الأساسية للحكومة لإيجاد شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص.**

**الدراسة قالت إن الخطط الخمسية للحكومة اليمنية تنيط بالقطاع الخاص اليمني أدواراً ومسؤوليات بشكل لا تعتمد على رؤية علمية وغير مدركة حقيقة واقع القطاع الخاص في اليمن وبشكل يدل على أن الحكومة لاتستند برؤيتها وقراراتها على منهجية علمية حقيقية.**

المنطقة الحرة

وأوضحت الدراسة التي أعدها الاخ عبدالسلام الاثوري و نشر أجزاء منه موقع صحيفة "٢٦ سبتمبرنت" الإلكتروني أن التقديرات تشير الى ٧٠٪ من القوة الاقتصادية في اليمن مسؤول عنها القطاع الخاص ، وان الدخل القومي قد زاد خلال العشر سنوات الماضية بنسبة ٧٠٪ من ٢٨٠دولار للفرد إلى ٤٠٠دولار وهي زيادة هزلية قياسا بالفترة الزمنية للإصلاحات وأشارت الدراسة إلى إن نسبة الزيادة هذه تعبر عن تقلص حجم النشاطات المولدة للنمو وضعف نمو دور القطاع الخاص واتساع الملكية ،وان حجم الزيادة في نسبة التشغيل التي يضيفها القطاع الخاص لا تتوافق مع التقديرات التي حددتها الحكومة في الخطة الخمسية الثانية (الماضية) رغم إن القطاع الخاص يمثل المشغل الأول للنشاط الإنتاجي ، وهو ما يعكس هزلية التقديرات الحكومية التي أقامتها على تقديرات جزافية .

وطالبت الدراسة ان يبنى دور القطاع الخاص في الخطط التنموية على أساس واضح ومسنود بدراسة المناخ الاستثماري العام وماذا كان مناسبا لجذب رؤوس الأموال ومحقق للربحية دون تكاليف مرتفعة تفقده الميزة المستهدفة من الأرباح ، والقياس من خلال ذلك ما اذا كان القطاع الخاص قادر على استيعاب تلك المسؤولية الملقاة على عاتقه .

واعتبرت الدراسة أن القطاع الخاص يواجه إشكالية قصور وضعف كفاءة الإدارة الحكومية من حيث التخطيط و التقييم والدراسة والمعالجة وكل ما تقوم به الحكومة عبر مؤسساتها فيما يخص التخطيط والتقييم والتي تقوم على تقديرات غير علمية واستنتاجات غير دقيقة .

وأكدت الدراسة ان أي سياسات اقتصادية لن تحقق النجاح إذا لم تكن مسنودة بدراسات وأجهزة تخطيط متمكنة ، وأشارت إلى أن كل تلك الخطط التي تنجزه الحكومة ينفذها عدد بسيط من الخبراء المحليين وتفتقد إلى الإمكانيات البشرية والبحثية المطلوبة والخبرة مما يولد نتائج عكسية لا تعبر عن نجاح حقيقي.

وجاء في الدراسة أن السياسات الاقتصادية اليمنية القائمة ومستوى الكفاءة المؤسسية الحكومية لا تساعد على نمو قطاع خاص منتج ، لان اتجاهات السياسات الاقتصادية تعمل على نشوء قطاع خاص مشوه يعمل في مجالات الاستيراد والتهريب والأنشطة الربحية السريعة ، وذكرت ان معايير هذه السياسات لن تسمح بشكل أو بآخر بتولد قطاعات استثمارية منتجة ولا تساهم في نمو الناتج المحلي ، فالنشاط الاستثماري الإنتاجي وخاصة في المجالات ذات القيمة المضافة لن يجد المجال ذات جدوى لتحقيق الأرباح لعوامل كثيرة تتمثل في غياب الرؤية والاهتمام الحكومي في تجاوز الإشكاليات المعيقة للعملية الاستثمارية وغياب الإرادة لتحقيق إصلاحات جادة تستهدف خلق قاعدة نمو حقيقية .

ولفتت الدراسة إلى إن هناك فهم قاصر للشراكة من جانب الحكومة ومن القطاع الخاص واللذين غالبا ما يرددانها في أدبياتهما لكن بعيدا عن جوهر المفهوم المؤسسي والمتمثل بنقل جزء واسع من مسؤولية الحكومة التنموية إلى مسؤولية القطاع الخاص بالمشاركة في الاستثمار في متطلبات البنية الأساسية للتنمية وشددت الدراسة على ضرورة وجود القاعدة التي لذلك من خلال ايجاد التشريعات والتسهيلات والدعم الاستثماري للقطاع الخاص ليقوم بدوره ويخفف عن الدولة من خلال إقامة مشروعات إستراتيجية وبأشكال مختلفة من الشراكة ، مثل عقود الخدمة حيث تتجه الحكومة لإجراء عقود مع القطاع الخاص في جوانب تسييرية وتشغيلية لمرافق خدمية أو إنتاجية أو عقود في الإدارة مثلا أن تقوم الجهة العامة بنقل مسؤولية إدارة مجموعة من الأنشطة في قطاع معين إلى القطاع الخاص ، كذا عقود التأجير من خلال قيام الشركات الخاصة باستئجار المرافق من الجهة العامة وتتحمل مسؤولية تشغيل وإدارة المرافق وتحصيل الرسوم ويقوم المستأجر بشراء الحق في الإيرادات و عقود الانتفاع طويلة الأجل والتي تستخدم لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة ويطلب من الشركة الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المرافق لفترة معينة (٢٠ – ٣٠ سنة ) وينقل بعدها المرفق إلى القطاع العام بالإضافة إلى عقود الامتياز والذي تتحمل الشركة الخاصة بموجبه مسؤولية التشغيل والإدارة والاستثمار في حين تظل الجهة العامة مالكة لأصول المرافق.

الدراسة قالت انه وخلال الستة عشر عاما الماضية من عمر الوحدة اليمنية تم إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص في قطاعات البنية الأساسية ، ولكن في نطاق محدود تركزت في الغالب على قطاع الاتصالات وشراكة هامشية في قطاع الطاقة من خلال تجربة محطة الكهرباء ٥٠ ميجاوات في الحديدة .

وأكدت الدراسة أن هناك طلبات عدة من قبل شركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في الاستثمار في قطاع الكهرباء في اليمن لكن الحكومة لم تتمكن من السير في هذا المنوال مع القطاع الخاص رغم الإعلان المستمر من قبل الحكومة لهذا التوجه بسبب غياب المعايير المؤسسية والمنظمة لهذا التوجه ، وهو ما يرتبط بعملية العامة لتحقيق الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص في كافة مجالات الاستثمار سواء في الطاقة والاتصالات أو النقل أو المياه أو والصرف الصحي أو الطرقات أو التعليم والمدن الصناعية وإقامة وتشغيل الموانئ والمرافق والخدمات وغيرها.

## مدارات

# حبوب «الديزبم» تهدد شبابنا

مروان الجنزير

**حبوب في أشرطة تباع في الصيدليات لا تصرف إلا بورقة طبية صادرة من طبيب متخصص قصدها تخفيف ألم معين عند المريض.**

**لكن ماذا يحدث عندما يتم بيع حبوب "الديزبم" لمن هب ودب دون رادع إنساني يذكر؟! شوارع مدينة عدن الخلفية خير شاهد على ذلك فمع مضغ القات وشرب السيجارة جاءت هذه التقليعة الجديدة يعني قات + سيجارة + حبتين ديزبم = الموت المحتم.**

**ويبقى السؤال يبقى من المسؤول عن صرف كميات هذا النوع من الحبوب للشباب؟؟؟**

**سألت هذا السؤال لأحد الأصدقاء فأجابني بكل أسف قائلاً أبتسم أنت في اليمن كل شيء مسموح مادمت المادة تصرف لأصحاب الصيدليات والمخازن الطبية دون أن يقول أين وصفتك الطبية المخولة لك لشرب مثل هذه الحبوب.**

**كم من الأحداث سجلتها إدارة البحث في عدن عن حوادث بعض ممن يتناولون حبوب "الديزبم" ويموتون بالسكتة القلبية المفاجئة دون أن تعرف أسرهم أنهم يتناولونها، أما عن الصيدليات المتواجدة الآن فهي تصرف هذا الدواء دون تحذير من أخطاره بل البعض يقوم بتهريبها من مخازن الأدوية في إحدى المستشفيات في المحافظة.**

**جرب معي عزيزي القارئ وأدخل أي صيدلية تجدها أمامك وأسأل أيمكن لي شراء شريط "ديزبم" قوة (250 مم) ستجد صاحب الصيدلية يتلكأ أول الأمر بعدها يعطيك الشريط مع زيادة بسيطة في سعره.**

**إذا خربت مالطة.. فماذا عن اليمن الذي أطلقه ذلك الصيدلي بعد تخرجه لمزاولة هذه المهنة؟**

**وأين الجهات التابعة لوزارة الصحة للحد من تفشي داء "الكرع" ما يطلق عليه بالمصطلح الشعبي.**

**لا يمكن لأي صاحب صيدلية أن يشهر سيفه بوجه ذلك الشباب المتعاطي لهذا النوع من الحبوب، فسيوف بعض الصيادلة مغمودة بضماد الضمير الذي بدأ وكأنه سلعة في السوق معروضة لمن يدفع أكثر.. فهل يمكن لوزارة الصحة ومكتبها في عدن إشهار سيوفهم على تجار الألفية الثالثة أم أنها خلصت وأصبحت تبتسم لأنها في اليمن؟!.**